https://farid.ps/articles/gaza_humanitarian_foundation_a_cog_in_israels_genocidal_killing_

مؤسسة غزة الإنسانية - ترس في آلة القتل الإبادية الإسرائيلية

تشكل سياسات إسرائيل في غزة - ولا سيما تشغيل نقاط توزيع المساعدات التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية (GHF) وحظر الوصول إلى البحر في 12 يوليو 2025 - هجومًا منهجيًا على المدنيين الفلسطينيين وتستوجب إدانة لا لبس فيها. هذه الأفعال تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، وتستخدم المساعدات الإنسانية كسلاح، وتجبر الفلسطينيين اليائسين على لعبة روسية قاتلة في مواقع المؤسسة. حظر البحر، الذي فُرض في منتصف الصيف وسط ظروف غير صالحة للعيش، يحرم المدنيين من الطعام والإغاثة والكرامة، ويدفعهم نحو نقاط المساعدة القاتلة حيث يواجهون خطر الموت أو التشويه. التأثير التراكمي لهذه السياسات، إلى جانب التصريحات الصريحة للمسؤولين الإسرائيليين، يكشف ليس فقط عن النية بل عن استراتيجية منسقة تلبي التعريف القانوني للإبادة الجماعية.

انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي

سلوك إسرائيل في غزة ينتهك بشكل صارخ القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان كما هو مدون في اتفاقيات جنيف، القانون الدولي العرفي، والمعاهدات متعددة الأطراف:

1. **انتهاك مبدأ التمييز**

   من خلال وضع نقاط توزيع المساعدات التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية داخل أو بالقرب من مناطق الإجلاء العسكرية - مثل نقطة تفتيش نيتساريم وأجزاء من رفح - تتجاهل إسرائيل المبدأ الأساسي للتمييز بين المدنيين والمقاتلين، المنصوص عليه في المادة 48 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. أفاد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمقتل 798 شخصًا بالقرب من نقاط المساعدات منذ أواخر مايو 2025، مع ارتباط 615 حالة على الأقل مباشرة بمواقع المؤسسة (رويترز، 11 يوليو 2025). أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي يطلقون النار بشكل روتيني على هذه الحشود، مما يؤكد تعريض المدنيين للخطر عمدًا.

2. **العقاب الجماعي**

   حصار غزة، الذي تكثف منذ أكتوبر 2023، وتم تعزيزه بحظر الوصول إلى البحر في 12 يوليو 2025، ينتهك المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر العقاب الجماعي. الصيد كان مصدرًا حيويًا للغذاء في غزة لأجيال. من خلال حظر ليس فقط الصيد بل السباحة في حرارة الصيف القاسية - وسط المنازل المدمرة، ندرة المياه، وانعدام الكهرباء - تفرض إسرائيل معاناة على السكان في انتهاك لالتزاماتها القانونية كقوة احتلال.

3. **الحرمان التعسفي من الحياة**

   حظر البحر، المفروض بأوامر إطلاق النار على المشاهدين للسباحين والصيادين، يشكل انتهاكًا واضحًا للمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تكفل الحق في الحياة. مع إطلاق النار من قبل جيش الدفاع

الإسرائيلي في مواقع المساعدات التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية، تمثل هذه الأفعال نمطًا من الإعدامات التعسفية التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي.

4. **تسليح المساعدات الإنسانية**
مؤسسة غزة الإنسانية، التي أُنشئت بمبادرة أمريكية-إسرائيلية مشتركة في أوائل 2025 وتُدار بأمن جيش الدفاع الإسرائيلي ومقاولين أمريكيين خاصين، تقوض مبادئ الحياد والنزاهة والاستقلال الإنسانية. أدانت منظمة العفو الدولية في بيانها بتاريخ 29 مايو 2025 المؤسسة باعتبارها "غير شرعية وغير إنسانية"، مشيرة إلى أنها تنتهك واجب إسرائيل في ضمان رفاهية السكان المحتلين. بدلاً من توفير الوصول الآمن إلى المساعدات، تعرض المؤسسة المدنيين للعنف القاتل، محولة الإغاثة الإنسانية إلى أداة حرب.

تشكل هذه الأفعال جزءًا من استراتيجية أوسع لـ "خلق ظروف حياة تهدف إلى تحقيق التدمير الجسدي لشعب"، في انتهاك مباشر للمادة الثانية (ج) من اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948.

النية الإبادية: الكلمات وراء الحرب

يتطلب العتبة القانونية للإبادة الجماعية وجود نية محددة. لقد عبّر القادة السياسيون والعسكريون الإسرائيليون عن هذه النية بشكل لا لبس فيه. وصف وزير الدفاع يوآف غالانت الفلسطينيين بأنهم "حيوانات بشرية"، بينما اقترح وزير التراث أميخاي إلياهو إلقاء قنبلة ذرية على غزة. استحضر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الأمر التوراتي "تذكر عماليق"، وهو دعوة تُفسر تاريخيًا كتفويض للإبادة التامة.

أعلن وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، "لا ينبغي أن تصل حبة قمح واحدة إلى غزة"، ونفى الرئيس إسحاق هرتسوغ براءة المدنيين، مؤكدًا على الذنب الجماعي. وقال وزير التعليم يوآف كيش بصراحة: "يجب إبادتهم". تتردد هذه الخطابات الإبادية من قبل جنرالات جيش الدفاع الإسرائيلي وأعضاء الكنيست، حيث دعا أحد نواب رئيس البرلمان إلى "محو غزة من على وجه الأرض"، وحث آخر على "تسوية غزة بالأرض دون رحمة".

هذه التصريحات ليست استثناءات - إنها تعكس سياسة الدولة. عامًا بعد عام، تتردد هتافات "الموت للعرب" في مسيرة أعلام القدس، مما يؤكد ثقافة الإقصاء في صميم الدولة الإسرائيلية. إن اندماج اللغة المهينة مع السياسات التي تدمر حياة المدنيين بشكل منهجي يكشف عن النية الإبادية وراء أفعال إسرائيل في غزة.

أيام الدم الأكثر دموية في نقاط توزيع المساعدات التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية

أصبحت نقاط توزيع المساعدات التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية ساحات قتل. بعض الأيام الأكثر دموية منذ أواخر مايو 2025 تشمل:

- **3 يونيو 2025**: 102 قتيل، 490 مصاب
- **6 يونيو 2025**: 110 قتلى، 583 مصاب
- **8 يونيو 2025**: 125 قتيل، 736 مصاب
- **10 يونيو 2025**: 163 قتيل، 1,495 مصاب
- **11 يونيو 2025**: 223 قتيل، 1,858 مصاب
- **12 يونيو 2025**: 245 قتيل، 2,152 مصاب

هذه الحوادث، التي أكدها الصحفيون وأطقم الطب، تظهر نمطًا متكررًا من النيران الموجهة ضد المدنيين المتجمعين للحصول على المساعدات. ارتفاع عدد القتلى هو نتيجة مباشرة للتسليح المتعمد للمساحات الإنسانية.

انهيار النظام الصحي في غزة: استهداف المستشفيات، حظر الأدوية

بينما يُصاب المدنيون في مواقع المؤسسة وفي جميع أنحاء غزة، لا يجدون ملجأ في المستشفيات - لأن إسرائيل قصفت ودمرت **كل واحد منها**. تم استهداف البنية التحتية الصحية في غزة بشكل منهجي، مما قلل غرف العمليات إلى أنقاض، ودمر وحدات العناية المركزة، وقتل الأطباء والممرضين والمرضى. أدانت منظمة الصحة العالمية هذه الهجمات كجرائم حرب.

بسبب الحصار، الأدوية الأساسية، بما في ذلك التخدير، مسكنات الألم، والمضادات الحيوية، غير متوفرة. غالبًا ما يضطر الأطباء إلى إجراء عمليات بتر، عمليات قيصرية، وجراحات لإنقاذ الحياة **بدون مهدئات أو مخدرات**. هذه القسوة ليست ضررًا جانبيًا - إنها جزء من التصميم. إصابة المدنيين في نقاط المساعدات ثم حرمانهم من العلاج يخدم الهدف الإبادي الأوسع لإسرائيل بإزالة سكان غزة بأي وسيلة كانت.

أوامر للجنود بإطلاق النار على المدنيين: انتهاكات القانون والضمير

في تقرير صادم نشرته **هآرتس** في 27 يونيو 2025، شهد عدة جنود إسرائيليين بأنهم تلقوا أوامر صريحة بإطلاق النار على فلسطينيين غير مسلحين تجمعوا في مواقع توزيع المساعدات التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية. تؤكد هذه الشهادات ما أبلغ عنه الناجون والصحفيون منذ فترة طويلة: تم استهداف المدنيين الذين يصطفون بسلام للحصول على الطعام والماء عمدًا، وليس بطريق الخطأ في تبادل إطلاق النار. وصف أحد الضباط المشهد بأنه "حقل قتل"، وأقر بأن النيران الحية استُخدمت ليس دفاعًا عن النفس، بل لتفريق الحشود بالقوة. هذه السياسة للقتل المتعمد تنتهك القانون الدولي وأخلاقيات الجيش.

محاكمات نورمبرغ، التي تلت فظائع الحرب العالمية الثانية، أسست سابقة بأن "مجرد اتباع الأوامر" ليس دفاعًا عن جرائم الحرب. الجنود مسؤولون شخصيًا عن السلوك غير القانوني، خاصة عندما تكون الأوامر غير قانونية بشكل واضح. هذا المبدأ منصوص عليه في ميثاق الأخلاق الخاص بجيش الدفاع الإسرائيلي، الذي يؤكد أن للجنود الإسرائيليين ليس فقط **الحق** بل **الواجب** في عصيان الأوامر غير القانونية. إطلاق الذخيرة الحية على المدنيين غير المسلحين - خاصة أولئك الذين يسعون للحصول على المساعدات الإنسانية - ليس منطقة رمادية: إنه جريمة حرب. يجب محاسبة الجنود الذين اتبعوا هذه الأوامر، والقادة الذين أصدروها، والدولة التي مكنت هذه السياسة. المسؤولية الأخلاقية لا يمكن تفويضها. ولا يمكن دفنها تحت أنقاض شعب حُرم من الطعام والماء والكرامة.

رواية ضحية: أُصيب بالرصاص بينما كان جائعًا

أريد أن أشارك هنا قصة شخصية عن صديق مقرب لي، شاب يعيش في غزة، يبلغ من العمر 20 عامًا فقط. لقد فقد عائلته بأكملها في غارة جوية إسرائيلية في عام 2024. منذ ذلك الحين، كان يعيش وحيدًا وسط الأنقاض، يبحث عن الطعام، يسير في نومه بسبب الصدمة. في أوائل يوليو 2025، مرت أربعة أيام كاملة دون أن يأكل. كانت يداه ترتجفان من الجوع؛ ضبابية رؤيته؛ أنفاسه تأتي على شكل لهاث بينما كانت حرارة الصيف تحترق فوقه. كان الجوع ينهش جسده. لم يكن لديه خيار. سار - أو بالأحرى تعثر - نحو موقع المساعدات التابع لمؤسسة غزة الإنسانية في نيتساريم. كان ذلك أمله الأخير.

عندما وصل، وجد نفسه محاطًا بآلاف آخرين، يائسين مثله. فجأة، دون سابق إنذار، فتحت القوات الإسرائيلية النار. اخترقت الرصاص الحشد. أصيب مرة واحدة في ذراعه، ومرة أخرى في ظهره. اخترقت رصاصة ثالثة فخذه. حطمت الرصاصة الرابعة جزءًا من عموده الفقري. انهار في الرمال، مشلولًا، ينزف، محاطًا بالصرخات. لم تكن هناك سيارات إسعاف. لا نقالات. لا أطباء. فقط شجاعة الغرباء الخام - فلسطينيون آخرون رفضوا تركه وراءهم. حملوه على الأقدام تحت تهديد مستمر بالاستهداف مجددًا إلى أقرب مستشفى يعمل. فقد إصبعًا. قد لا يمشي مجددًا. لكنه نجا. ولأجل ماذا؟ لمحاولته تناول الطعام.

حظر البحر يجبر على الاعتماد على مؤسسة غزة الإنسانية

قضى حظر الوصول إلى البحر في 12 يوليو 2025 على آخر مصدر غذائي مستقل في غزة. من خلال تجريم الصيد والسباحة تحت تهديد الموت، جردت إسرائيل الفلسطينيين من القدرة على التصرف ودفعتهم نحو الخيار الوحيد المتبقي: مواقع المؤسسة. أفادت منظمة أطباء بلا حدود أن الحظر، الذي فُرض خلال صيف لا يطاق مع قلة الظل أو الماء، زاد من الجفاف وسوء التغذية واليأس (MSF، يوليو 2025). هذه السياسة تدفع الفلسطينيين إلى فخاخ المساعدات القاتلة - تحرمهم من البدائل المنقذة للحياة بينما تبني مناطق الموت.

مؤسسة غزة الإنسانية كترس في آلة القتل الإبادية الإسرائيلية

مؤسسة غزة الإنسانية ليست مزودًا محايدًا للمساعدات - إنها ترس في آلة قتل إبادية. هيكلها يضمن تعريض المدنيين لأقصى مخاطر الخطر تحت ستار الإغاثة. حظر البحر، تسليح المساعدات، والاستهداف المنهجي لمواقع التوزيع تتحد في استراتيجية متماسكة: تدمير سكان غزة المدنيين كليًا أو جزئيًا.

إحصائية الأمم المتحدة لعدد القتلى البالغ 798 في مواقع المساعدات، والتي تزداد يوميًا، تتطابق مع عشرات الآلاف من الجرحى، والمصابين بالصدمات، والنازحين. عمليات المؤسسة - التي تُجرى تحت إشراف جيش الدفاع الإسرائيلي وبدعم أمريكي - تجعلها متواطئة في جرائم ضد الإنسانية. إنها تمكن من إبادة جماعية مغلفة بلغة إنسانية.

الخاتمة

أفعال إسرائيل في غزة - من خلال مؤسسة غزة الإنسانية، حظر البحر، الحصار الكلي، والتدمير المنهجي للنظام الصحي في غزة - ليست فقط مُدانة أخلاقيًا بل غير قابلة للدفاع قانونيًا. هذه السياسات تنتهك القانون الدولي، المعايير الإنسانية، والمبادئ الأساسية للكرامة الإنسانية. مؤسسة غزة الإنسانية، بدلاً من تقديم الإغاثة، تعمل كآلية للإبادة. حظر البحر في 12 يوليو يجبر المدنيين على الاختيار بين الجوع أو الموت شبه المؤكد في مواقع المساعدات العسكرية. تدمير المستشفيات وحجب الأدوية يفاقمان المعاناة.

يجب على العالم أن يتحرك. يجب تفكيك مؤسسة غزة الإنسانية. يجب رفع حظر البحر. يجب إعادة بناء مستشفيات غزة وتزويدها بالإمدادات. ويجب محاسبة إسرائيل على حملتها الإبادية. لا شيء أقل من بقاء شعب - ومصداقية القانون الدولي - على المحك.